

## قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٠

بربط موازنة الهيئة العامة للتأمين الصحي  
للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

مجلس الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

( المادة الأولى )

قدرت استخدامات وإيرادات الهيئة العامة للتأمين الصحي للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٣٨٠٧٤٧٥٠٠ جنية (فقط وقدره ثلاثمائة وثمانون مليوناً وسبعمائة وسبعة وأربعون ألفاً وخمسمائة جنية) وفقاً يلي :

**أولاً - الاستخدامات الجارية :**

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٢٨٥٠٠٠٠٠٠ جنية ( فقط وقدره مائتان وخمس وثمانون مليوناً من الجنيهات ) موزعة على البابين التاليين :

( أ ) جملة الباب الأول - أجور بمبلغ ٣٢٥٠٠٠٠٠٠ جنية .

( ب ) جملة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٢٥٢٥٠٠٠٠٠ جنية .

**ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :**

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٩٥٧٤٧٥٠٠ جنية ( فقط وقدره خمسة وتسعون مليوناً وسبعمائة وسبعة وأربعون ألفاً وخمسمائة جنية ) موزعة على البابين التاليين :

( أ ) جملة الباب الثالث - استخدامات استثمارية بمبلغ ١٥٦٠٠٠٠٠٠ جنية .

( ب ) جملة الباب الرابع - تحويلات رأسمالية بمبلغ ٨٠١٤٧٥٠٠ جنية .

**ثالثاً - الإيرادات الجارية :**

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٢٨٥٠٠٠٠٠٠ جنية ( فقط وقدره مائتان وخمس وثمانون مليوناً من الجنيهات ) بالباب الثاني إيرادات جارية وتحويلات جارية .

## رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قـدـرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٩٥٧٤٧٥٠٠ جنيه ( فقط وقدره خمسة وتسعون مليوناً وسبعمائة وسبع وأربعون ألفاً وخمسمائة جنيه) موزعة على البابين التاليين :

- ( أ ) جملة الباب الثالث - إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٩٣٧٤٧٥٠٠ جنيه .
- ( ب ) جملة الباب الرابع - قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي لتمويل الاستثمارات .

### ( المادة الثانية )

تسرى أحكام التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ على هذه الهيئة .

### ( المادة الثالثة )

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث - لاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

### ( المادة الرابعة )

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما ينحصر لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

### ( المادة الخامسة )

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية .

### ( المادة السادسة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٩٠ .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدرت برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٤١٠ هـ ( ٣١ مايو سنة ١٩٩٠ ) .

حسنى مبارك

